



الحويولة: ربط الابتعاث بـ «الأيلتز» و«التوفل» ظلم

الحويولة، أن اللغات الأجنبية باتت وسيلة مهمة للتواصل مع العالم الخارجي واستكمال التعليم العالي والدراسات العليا، الأمر الذي يستلزم تطوير مناهج التعليم فيما يخص اللغة الإنجليزية حتى يصبح خريج الثانوية العامة قادراً على الالتحاق بأي جامعة أجنبية من دون عوائق وحواجز اللغة.

وأضاف النائب د.محمد الحويولة، أنه يجب توسيع دائرة الابتعاث الخارجي في جامعات مرموقة لأن ذلك بمنزلة الاستثمار الأفضل في عقول شبابنا الذين يعودون من تلك الجامعات حاملين بخبرات علمية وتكنولوجية كبيرة تفيد المجتمع بأسره، فلا تنمية من دون عنصر بشري على كفاءة عالية. وأوضح النائب د.محمد

وقال د.الحويولة: إن مثل هذا القرار يفترض دراسة آثاره السلبية قبل تطبيقه حتى لا يؤثر على مستقبل الطلبة بحرمانهم من الابتعاث. لذلك لا بد من إلغاءه أو تعديله مع إعداد برامج لتأهيل طلبة مدارس التربية لاجتياز مثل هذه الاختبارات مستقبلاً، حفاظاً على العدالة وتكافؤ الفرص.



د. محمد الحويولة

أكد النائب د.محمد الحويولة أن قرار وزارة التعليم العالي تطبيق شرط اختبار «الأيلتز» و«التوفل» لتسجيل الطلبة في خطة الصفات متسرع ويظلم خريجي مدارس التربية الذين لا يدرسون اللغة الإنجليزية بنفس المستوى الموجود في المدارس الخاصة بشكل عام والأجنبية منها بشكل خاص.

الصالح: ندعم مطالب متقاعدي «النفط» بشأن استقطاع الاشتراكات التأمينية

العامل في مؤسسة التأمينات. وقال: «إن هناك تعديلاً تشريعياً نعمل على إعداده لسد الثغرات التي حالت دون منح المتقاعدين حقهم في مكافأة نهاية الخدمة»، داعياً الحكومة إلى عدم انتظار هذا التعديل وأن يتم صرف هذا الحق خصوصاً بعد صدور حكم «التمييز» الأخير. وشدد الصالح على أن معايير العدالة التي نص دستورنا تقتضي المساواة في منح الحقوق، لاسيما إذا ارتبطت تلك الحقوق بفترة المتقاعدين الذين قضوا أفضل سنوات عمرهم في خدمة البلد.

أكد النائب خليل الصالح دعمه لمطالب متقاعدي القطاع النفطي بشأن قضية استقطاع الاشتراكات التأمينية، مشيراً إلى أن هذه المطالب تتماشى مع معايير العدالة والمساواة فضلاً عن وجود أحكام قضائية صادرة من محكمة التمييز تساندها.

وطالب الصالح مجلس الوزراء بالمبادرة من أجل تلبية مطلبهم لاسيما بعد صدور القانون 85 لسنة 2017 الذي قضى باستحقاق العامل مكافأة نهاية الخدمة كاملة وعدم خصم المبالغ التي تحملتها جهة العمل نظير اشتراك



خليل الصالح

المويزري يعلن تأييده لطرح الثقة في 3 وزراء

وأشار أن الكل يعلم مدى قصور أداء هؤلاء الوزراء في واجباتهم فإن أتينا للعدالة فإن هناك الكثير من المخالفات في جميع الجهات التي يتربسها وخالف المادة 99 من الدستور ولم يحترمها. وعن وزيرة الشؤون فأشار المويزري فإنها لم تتصرف في واجباتها فقط إنما أذلت المعايير والمعاقبات وهناك إهانة وتعسف.

استجوابات منها وزيرة الشؤون ووزير النفط وغيرهم وتقدم بعض الأعضاء وأعلنوا عن تقديم استجوابات لوزراء النفط والكهرباء والشؤون والهدف الأساسي هو محاسبة المقصرين من الوزراء، ولذلك أعلن تأييدي لجميع الاستجوابات التي ستقدم للشؤون والتنمية ووزير النفط والكهرباء ووزير الدولة ووزير الإعلام.

من سياسيين أو وسائل الإعلام. وأشار المويزري إلى أنه جرت العادة في المجالس السابقة عندما يعلن أحد النواب نيته تقديم استجواب لأحد الوزراء يقوم باقي الزملاء بإعلان تأييدهم لهذا الاستجواب أو هذه الاستجوابات. وأضاف المويزري أن الكل يعلم عن إعلانني قبل ثلاثة شهور لتقديمي عدة



شعيب المويزري

أعلن النائب شعيب المويزري عن تأييده لطرح الثقة في الاستجوابات التي ستقدم لوزير الإعلام ووزير النفط والكهرباء ووزير الشؤون والتنمية. وأضاف المويزري في تصريح بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة أن الكل يعرف ما سيجري في دور انعقاد القادم من خلال متابعة تصريحات الزملاء والقرارات السياسية سواء

المطيري: لا سفر للخدم دون إذن الكفيل

دون ملاحظته، ومافيا الخدم اقتراحا رغبة جاء في مقدمته: تعانى الأسر الكويتية من الارتفاع الجنوني لأسعار الخدم التي تصل إلى 2000 دينار، وما أن تصل الخادمة وتقتضي 3 أشهر الكفالة حتى يتلقفها مافيا الخدم التي انتشرت بشكل لافت للنظر وأصبحت تشكل ظاهرة تحتاج إلى علاج فوري، وقد ساعدتها على ذلك الإجراءات التي تتبعها وزارة الداخلية، فعند هروب الخادمة يتقدم كفيلها بإبلاغ ويوقع على إقرار بدفع تذكرة سفرها عند القبض عليها، فحقوق الكفيل مهتر، وهذا الوضع قد ساعد في تفشي تلك الظاهرة، فمن يقوم بالإيواء لا يجد رادعا يحول

قدم النائب ماجد المطيري اقتراحا رغبة جاء في مقدمته: تعانى الأسر الكويتية من الارتفاع الجنوني لأسعار الخدم التي تصل إلى 2000 دينار، وما أن تصل الخادمة وتقتضي 3 أشهر الكفالة حتى يتلقفها مافيا الخدم التي انتشرت بشكل لافت للنظر وأصبحت تشكل ظاهرة تحتاج إلى علاج فوري، وقد ساعدتها على ذلك الإجراءات التي تتبعها وزارة الداخلية، فعند هروب الخادمة يتقدم كفيلها بإبلاغ ويوقع على إقرار بدفع تذكرة سفرها عند القبض عليها، فحقوق الكفيل مهتر، وهذا الوضع قد ساعد في تفشي تلك الظاهرة، فمن يقوم بالإيواء لا يجد رادعا يحول



ماجد المطيري

عقد في مكتبه أمس

البابطين: اجتماع الـ 12 حدد أولويات سياسية وفنية

تقبلا جدا وتبينت لنا أمور لم تظهر حتى بالاستجواب وأنا صوت بالامتناع لاني احد أطراف الاستجواب.

وعن موقفه من الاستجواب لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الإعلام بالوكالة الشيخ محمد العبدالله، بين البابطين انه لا قرار إلا بعد الاستماع للمداولات، ولن أخالف الدستور واللائحة بان يكون لي رأي مسبق رغم اعتقادي أن الاستجواب مستحق. وذكر أنه لم يعترض على قانون تطوير الرياضة وهو قانون جيد، ولكن اعترضت على طريقة التعاطي مع القانون، مؤكدا أن العقل لا يقبل ان يقر قانون تطوير الرياضة الكويتية خلال 6 أيام وهناك علامة استفهام.

وأوضح أنه كان الاتفاق مع الحكومة أن تحال التعديلات على قانون التطوير الرياضي الى اللجنة الدولية و«الفيفا» على هيئة مسودة، وأن تكون خطوة أولى لرفع الإيقاف عن النشاط الرياضي وبعدها يكون التطوير الرياضي متسائلا: فلماذا تحولت المسودة الى قانون؟ ورأى أن ما حصل كان خلط أوراق ولذلك قررت ألا أكون مشاركا، وهناك من يريد أن يقطع الطريق على العمل الذي تم في اللجنة طوال الفترة التي سبقت مناقشة القانون.

وقال: إن السؤال هو أين كتاب الفيفا؟ ونحن أرسلنا اقتراحا بقانون كيف باتينا الرد بناء على مشروع الحكومة، بينما نحن أرسلنا اقتراحا بقانون مقوما من النواب، وإذا كانت هناك اجتماعات سرية فلماذا أحد النواب يحضر الاجتماعات السرية؟ وأكد أنه مع أي طرف يساهم في رفع إيقاف عن النشاط الرياضي الكويتي، ولذلك التزم الصمت طوال الفترة الماضية. وأضاف: «الشبهة على الدولية والفيفا وينقل من دولة لأخرى ويرى الدولة تنهبل ولا يتحرك، والطرف الثاني الذي يكشع ببشته داخل الكويت».



جانب من إجتماع النواب في مكتب عبدالوهاب البابطين

وأشار إلى ان هناك ايضا محاذير منها الإيقاف الرياضي، وفرض ضريبة القيمة المضافة، ومشروع الجزر كما قدم، وإعادة الوثيقة الاقتصادية السابقة، والتركيبة السكانية وطريقة التعامل معها، مبينا أن هذا التحذير سببه أن الحكومة تتصرف بكل هذه الأمور بمعزل عن المجلس وتتم في اجتماعات سرية وانا إذا لديكم مجلس امة آخر تتعاملون معه فتحملوا المسؤولية.

وأشار إلى ان تنسيق اللجان لم يكن موضوعا رئيسيا في إجتماع النواب، والأصل من أن يربط بينه وبين الاجتماعات والحكومة ومن ينجح في اللجان يتحمل وزرها، محذرا من أن المرحلة المقبلة دقيقة وسنحمل كل شخص مسؤولياته، وأكد انه سيتعامل مع الاستجوابات كل على حدة والحكم بعد سماع المرافعات، بالإضافة إلى الوزراء المستعرة لمحاولة التأثير على النواب تسيء للنواب والوزراء أيضا. وردا على سؤال عن اتهام النائب خالد الشطي للجنة بمحاولة التستر على أحد النواب، قال البابطين إن الأخ خالد الشطي أبلغ من رئيس اللجنة باننا سنستكمل النقاش في هذين الموضوعين ومن الإجحاف أن نمتنع عن إصدار تقاريرنا لأنه في سفر، مؤكدا في الوقت ذاته أن السبب في رسالة الشطي إلى رئيس اللجنة سيعرف يوم غد. وأوضح أن ملف الإعلام كان

وهيئة مراجعة التشريعات، وقانون هيئة مكافحة الفساد بعد التعديل، وقانون المناقصات بعد التعديل، وجمع الصناديق الاستثمارية في سلة الهيئة العامة للاستثمار، وقانون الإفصاح عما يحتويه الصندوق السري.

وكشف عن أنه تقدم بسؤال برلماني وحصل من خلاله على قائمة بأسماء الأشخاص الذين لم يسدوا ما عليهم من رسوم للدولة، مؤكدا أن أسماء هؤلاء ستعلن إذا لم يسدوا ما عليهم للدولة خلال ثلاثة أشهر.

وأفاد بأنه في الشهر الأول من دور الانعقاد القادم وابتداء من الجلسة الافتتاحية سطر ح 7 مواضيع تباعا تخص تشريعات الحسب الاحتياطي، والنقاع والمبكر، وخفض سعر البنزين، وإلغاء فوائد التأمينات، وقانون هيئة مكافحة الفساد، وقانون المجلس الاتحادي، بالإضافة إلى إعادة التصويت على قانون تقاعد العسكريين، مشيرا إلى أنه سيكون هناك جدول للأولويات في كل شهر لاحق لغاية نهاية دور الانعقاد.

وقال: لا نريد التصادم داخل القاعة ونريد التعاون من أجل إنشاء التسعير الكويتي كافة، ولكن اذا كنتم تسبون على ذات الطريق الذي سرتم عليه في دور الانعقاد الأول فلن يكون هناك تعاون، مملنا أن هذه أولوياتنا ونحن مستعدون للنقاش فيها، ولكن اذا كانت الابواب المغلقة مازالت مستمرة للمصلحة العامة فسنحاول كسرها.

إلغاء قانون

المسيء وإعادة

الحسب الاحتياطي

إلى ما كان عليه

في مجلس فبراير

2012 وتغيير

النظام الانتخابي

والجرائم الإلكترونية

والمرئي والمسموع

تنسيق اللجان

لم يكن موضوعاً

رئيسياً في اجتماع

النواب

سيتم التعامل

مع الاستجوابات

كل على حدة

والحكم بعد سماع

المرافعات

التقرير المتعلق بالتحقيق في موضوع هيئة أسواق المال ويخصن مجموعة من التوصيات، كما صوتت استجواب وزير الإعلام السابق ويضم مجموعة من التوصيات تشمل بعض الحالات إلى النيابة العامة. وأوضح أن التقرير في طور الطبع وسيرفع إلى المجلس بشكل رسمي غدا.

استتمت لجنة حماية الأموال بتحقيقاتها حول هيئة أسواق المال وما ورد في استجواب وزير الإعلام السابق الشيخ سلمان الحمود، لتنتهي بذلك من جميع المواضيع التي كلفت بها من المجلس. وقال مقرر اللجنة النائب عبدالوهاب البابطين إن اللجنة اجتمعت بحضور ثلاثة أعضاء وصوتت على



عبدالوهاب البابطين

«اختفاء الحاويات» تحمّل المسؤولية لجميع الجهات الحكومية العاملة في ميناء الشويخ

انتهت لجنة التحقيق في اختفاء الحاويات إلى تحميل المسؤولية هذه القضية لجميع الجهات الحكومية العاملة في ميناء الشويخ، وتشمل وزارة الداخلية والإدارة العامة للجمارك ومؤسسة الموانئ الكويتية ولجنة الخدمات في مجلس الوزراء. وقال مقرر اللجنة النائب ماجد المطيري في تصريح للصحافيين بالمرکز الإعلامي في مجلس الأمة عقب اجتماع اللجنة أمس، إن اللجنة انتهت من دراسة تقرير ديوان الحاسبة لسنة 2015/

2016. وأوصت بدراسة إمكانية فسخ العقد المبرم بين الإدارة العامة للجمارك وشركة جلويل وذلك نظرا لضخامة المبلغ المستحق لإدارة الجمارك والغدر بـ 164 مليون دينار، أو التسوية واتخاذ الإجراءات التحفظية لحماية للأموال العامة. وبين أن اللجنة أوصت بإلزام الحكومة بتقديم دوري كل 6 أشهر عن جميع القضايا المتعلقة بالتعامل بين الإدارة العامة للجمارك وشركة جلويل.

جمعية ضاحية الظهر التعاونية

إعلان

تأهيل الشركات المتخصصة في مجال المقاولات رقم تصريح (ف/ع/٩/١٧/٢٠١١)

يسر جمعية ضاحية الظهر التعاونية الإعلان عن

دعوة تأهيل الشركات المتخصصة في مجال المقاولات لتنفيذ مشروع إنشاء وإنجاز وصيانة فرع التموين قطعة (١)

فعلى الراغبين في التقدم للمناقصة تقديم المستندات التالية بظرف مغلق بالشع:

- 1- تقديم صورة من الرخصة التجارية للشركات وعقد التأسيس.
- 2- بيان الخبرة في المشاريع المماثلة.
- 3- بيان بسابقة الأعمال والمشاريع الجاري تنفيذها.
- 4- تقديم السيرة الذاتية للشركة شاملة الجهاز الفني.
- 5- تقديم بيان للمعدات والأجهزة التابعة للشركة.

علماً بأن آخر موعد لتقديم طلبات التأهيل يوم الأحد الموافق ٢٠١٧/١١/٥ بإدارة الجمعية في أوقات الدوام الرسمي من الساعة ٧:٣٠ صباحاً إلى الساعة ٢:٣٠ عصراً.

مع أطيب التمنيات بالتوفيق

مجلس الإدارة

البدالة/ ٢٣٨٤٦٧٠٤ - المباشر/ ٢٣٨٣٠٤٥٤ - الفاكس/ ٢٣٨٤٦٧٠٣

الدلال: دعم الجبهة الداخلية

ومن جانب آخر، بين الدلال انه حضر اللقاء في مكتب البابطين من أجل تحديد مجموعة من الأولويات المتفق عليها وهناك أيضا اتفاق على أهمية التنسيق مع مجامع نيابية أخرى، وقال الدلال في ظل التطورات والصراع الخليجي - الخليجي القائم والمتغيرات الإقليمية والدولية يتطلب ان نفكر بشكل عميق في كيفية التعامل مع التحديات الأمنية وسياريوهات المستقبل بما فيها السلبية. وأعرب الدلال عن تقديره لرئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم على موقفه الذي كان يمثل ضمير الشعب الكويتي المحق والتزم بالقانون الشرعي والاممي في مواجهة الاحتلال الصهيوني ومن عايش الاحتلال العراقي الغاشم يدرك انه لا يمكن القبول بأي ممارسات للاحتلال.

أكد النائب محمد الدلال ان هناك لقاءات تتم لمجموعات نيابية بهدف التنسيق في اللجان لكي تكون فاعلة وليست العبرة بكثرة اللجان وإنما بفاعليتها. وأضاف الدلال نحتاج التنسيق لترتيب الأولويات ويجب ان يكون على رأسها دعم الدولة في تعزيز الجبهة الداخلية لمواجهة التحديات الأمنية. وشدد الدلال على ضرورة أهمية التنسيق بين الأعضاء من أجل تقوية الفرصة على المتصدين الذين يحاولون الإضرار بالمجلس الحالي. وأكد الدلال ان التشكيل الحكومي مرتبط بصلاحيات صاحب السمو الامير وسمو رئيس الوزراء ودورنا ان نرفع اليهما الملاحظة بإعادة النظر في التشكيل بما يولك طبيعة المجلس الحالي.

فهاد: موقف موحد من الاستجوابات

ان اللقاء النيابي الذي تم في مكتب البابطين كان تشاورياً وتنسيقياً تم خلاله مناقشة الأولويات النيابية، لافتاً الى اننا نهدف من خلال هذه المجموعة النيابية الى تكريس العمل البرلماني الجماعي لان العمل الفردي لن يوصلنا الى نتيجة خاصة تحت قاعة عبدالله السالم والذي يقودنا كنواب للبر بقسمنا. وأضاف قائلاً: ان حالة التفرد الحكومي غير مقبولة تماما وهذا تؤسب بثمارها في قاعة عبدالله السالم، لافتاً الى ان المتحرك المقبل ليس سهلاً ونحتاج الى تعاون وتكاتف نيابي يمهّد لتحقيق طموح الشعب الكويتي. وأوضح ان قضية إعادة الجناسي من القضايا الموجودة في أجندة النواب الذين اجتمعوا في مكتب البابطين وهذا الموضوع كان نابعا من وعود حكومية وتعهد أمام صاحب السمو الامير، وأي إخلال بهذا التعهد والاتفاق يؤكد عدم احترام هذه العهود.

أكد النائب عبدالله فهاد ان الاجتماع النيابي في مكتب النائب البابطين ركز على الأولويات وناقش انتاجات اللجان والاستجوابات، مشيراً الى انه سيكون هناك موقف موحد من الاستجوابات التي قدمت وستقدم خلال الأيام المقبلة. وقال فهاد في تصريح صحافي ان تقديم استجواب العبدالله قبل انتخابات اللجان ابتزاز حكومي هدف الضغط على النواب وهذا غير مقبول ويطلب ان تكون الحكومة نزيهة. وتابع بالقول فهاد ان دخول الحكومة متضامنة لمركبة اللجان محاولة لخلق الاستقطاب في قاعة عبدالله السالم والتأثير على استجواب العبدالله. واستدرك فهاد قائلاً: اتجاه الحكومة للتضامن في التصويت على اللجان سيكون اثره سلبياً على الحكومة. وقال يجب ان تكون قناعة النواب هي التي تحكّم اللجان وليس سيطرة الحكومة. واكد فهاد